



جامعة البليدة 2

قسم العلوم السياسية

مقياس التنمية المستدامة و مكافحة الفساد

سنة ثانية علوم سياسية

مدرس المقياس : د. العرابوي عادل

يهدف هذا المساق إلى تزويد الطالب بالمعرفة العلمية اللازمة في التنمية المستدامة، فهي من أهم المواضيع التي تدور حولها النقاشات العالمية حاليا نجد موضوع التنمية المستدامة والذي اختلفت الآراء والمناهج والنظريات التي تحاول البت في السبل الكفيلة بتحقيقها ووضع الدول على المسار التنموي الذي من شأنه أن يخرجها من حلقات التخلف. حيث يذهب البعض إلى التركيز على الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سن خطط وبرامج تحمل في طياتها الآليات والإمكانيات المادية واللوجستية الكفيلة بجعل الاقتصاديات والمجتمعات تدخل في معركة حقيقية ضد التخلف وتسابق أقرانها لركوب قطار التنمية من جهة أخرى يبدو جليا ومنطقيا ضرورة دراسة ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الفجوة التنموية الهائلة بين الدول حتى صارت الفروق التنموية تصل إلى عشرات السنين بين دول متجاورة. وبالنظر إلى جملة الخصائص التي تشترك وتتقاطع فيها الدول التي تعاني مشاكل تنموية يبرز لدينا واحد من أهم الخصائص والقواسم المشتركة ألا وهو الفساد، والذي بدوره أصبح مشكلة تشعبت فروعه وأبعاده إلى درجة جعلت من الضروري طرح إشكال جوهري يتمثل في إمكانية وجود علاقة تأثير وتأثر بين الفساد والتنمية المستدامة في العالم من خلال دراسة الموضوعات التالية:

الأسبوع الأول : ماهية التنمية المستدامة

1. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة
2. المبادرات الدولية لتبني مصطلح التنمية المستدامة
3. اهداف التنمية المستدامة
4. مبادئ التنمية المستدامة
5. خصائص تحديات استراتيجية التنمية المستدامة

## الأسبوع الثاني: محاور اساسية في التنمية المستدامة

1. ابعاد التنمية المستدامة

2. مصادر و اليات تمويل التنمية المستدامة

3 مؤشرات التنمية المستدامة

الأسبوع الثالث و الرابع : واقع التنمية المستدامة في الجزائر

1. التنمية الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية / معوقات التنمية.

2. افاق التنمية المستدامة في الجزائر

الأسبوع الخامس والسادس: مدخل للفساد

الأسبوع السابع : استراتيجية مكافحة الفساد ودورها في استدامة التنمية

الأسبوع الثامن والتاسع : استراتيجية مكافحة الفساد ودورها في استدامة التنمية في الجزائر و ماليزيا

المحور الاول / ماهية التنمية المستدامة

ظهور فكرة التنمية المستدامة

بين عام 1972 و عام 2002 إستكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ،الأول عقد في استوكهولم ( السويد ) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، و الثاني عقد في ريو دي جانيرو ( البرازيل ) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، و الثالث إنعقد في

جوهانسبورغ( جنوب إفريقيا ) في سبتمبر 2002تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة . تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و يمارس نشاطات الحياة . في عام 1972 أصدر نادي رنوماذا1 تقريره الفريد (حدود النمو)الذي شرح فكرة

محدودية الموارد الطبيعية ، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ، و أن استنزاف الموارد البيئية المتجددة ( المزارع ، المراعي ، الغابات ، مصايد الأسماك ) و الموارد

غير المتجددة ( رواسب المعادن ، حقول النفط و الغاز الطبيعي ، طبقات الفحم ) يهدد المستقبل . و في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم . وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون، نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء . وفي عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير ( مستقبلنا المشترك ) ، كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال

المستقبلية . ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي . ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة ( برنامج العمل في القرن الحادي و العشري : أجندة (1)21) تضمنت أربعين فصلاً تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات

التنمية الاقتصادية ( الزراعة ، الصناعة ، الموارد الطبيعية ) و التنمية الاجتماعية ( الصحة ، التعليم ) ، و في مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها .

في 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، ، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة ، إذا فالتطور من فكرة بيئة الانسان 1972 إلى فكرة البيئة و التنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم ناضج .ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على آثار حالة

البيئة على صحة الانسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الانسان بجهد و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات ، تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية ، فكرة التنمية المتواصلة تتقدم بنا خطوة إلى الأمام إذ تضيف أبعاد إجتماعية و أخلاقية لعلاقة الانسان بالبيئة ، و تضع التنمية على ثلاث ركائز : الكفاءة الاقتصادية ، صون البيئة و عناصرها و قدرتها على العطاء، العدل الاجتماعي بين الناس جميعا في حاضرهم ومستقبل أبنائهم.

### مفهوم التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي. وفي ثانیتها، على التنمية البشرية. وفي ثالثتها، على التنمية البشرية المستدامة. وفي رابعتها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان " الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها

إعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية ". وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب استنزاف الأجيال الحاضرة لجميع الموارد، ظهر ما يعرف بـ " التنمية المستدامة " والتي جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع.

إذا فالتنمية المستدامة جاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصر في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية، فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية و المادية، و فتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات ، مع التركيز طبعاً على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

و هذه العملية التي تقوم بها الدولة الهدف منها الإقلال من الفقر و كفالة التعليم و توفير الخدمات الصحية و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر و متواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي .

وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

ويركز هذا التعريف ضمناً على فكرتين محوريّتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصاً الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً التي تستحق أن تُولى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة.

مبدأين أساسيين للتنمية المستدامة من خلال تعريفها /

- فكرة تحديد الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة ترك المجال للأجيال اللاحقة للوفاء باحتياجاتها.

- **الحاجات** و تعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها لجميع اطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية متواصلة عبر الزمن.

▪ هناك خصائص مشتركة للدول المتخلفة كالفساد مثلا .

▪ بعد التنمية أصبحنا نتحدث عن مفهوم جديد ( التنمية أصبحت غير كافية )

▪ إن التوازن بين النمو الإقتصادي + الرفاهية الإجتماعية + التوازن البيئي + الاستغلال الأمثل للثروات + الحكم الراشد و المشاركة السياسية + أخذ بعين الإعتبار الأجيال الحالية و حقوق الأجيال المستقبلية يكفي لتفسير مفهوم التنمية المستدامة بمعنى آخر " البيئة + الإقتصاد + المجتمع

### انتقادات وجهت لمفهوم التنمية المستدامة

- مفهوم التنمية المستدامة غامض، وخيالي و يحاول المزج بين متناقضين. إذ إن التنمية المستدامة تسعى الى تقريب حقيقتين هما في الواقع متعاكستين وهما ان مفهوم " التنمية" يوجب الحركة اما "الاستدامة" تتطلب الثبات.
- مع صعوبة تحديد الحاجات الأساسية.
- و كذا صعوبة تحديد الاجيال ومدته .
- بالإضافة الى صعوبة تحديد الفرق بين الرغبات و الاحتياجات.

### خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص و المميزات

- تنمية طويلة المدى فالبعد الزمني اساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير و مستقبل الاجيال القادمة.

- المساواة و مراعاة حقوق الاجيال اللاحقة اي حق الاجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية و الانصاف في هذا السياق بين الجيل الحالي و كذا بين الجيل الحالي و اللاحق.

- هي عملية متعددة و مترابطة الابعاد تقوم على اساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و التنمية البيئية من جهة اخرى.

- الانسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها فهي تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري في المقام الاول.

- تحرص على تطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

- البعد الدولي للتنمية المستدامة حيث يسعى المجتمع الدولي الى تكييف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة من الوصول اليها

### أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها

- تحقيق نوعية حياة افضل للسكان و ليس كمية.
- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية
- استغلال امثل للموارد و التعامل معها على انها محدودة
- ربط التكنولوجيا من اجل المجتمع و اهدافه
- احداث تغيير مستمر في حاجات و اولويات المجتمع.

### أبعاد التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، و قد أصدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفا للتنمية المستدامة، اشتمل على مختلف أبعادها، بحيث قسم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات: اقتصادية و اجتماعية و بيئية و تكنولوجية:

– **فعلى الصعيد الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

– **أما على الصعيد الاجتماعي و الإنساني:** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في المناطق الريفية.

– **أما على الصعيد البيئي:** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية.

– **و على الصعيد التكنولوجي:** فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بطبقة الأوزون، و يتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية و كذا استبدال الوقود بالكهرباء في عربات النقل.

– **يعتبر البعد السياسي من اهم الابعاد بحيث لا يمكن للأبعاد السابقة ان تتجسد بدونه.** فهو الاطار الذي تتجسد فيه مبادئ و قواعد الحكم الراشد و الشفافية و المشاركة. فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي

– بالرغم من اختلاف هذه التعاريف حول مضامين التنمية المستدامة، غير أن القاسم المشترك بينها يكمن في أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، و ألا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و التكنولوجية السائدة .

إذا و بناءا على هذا يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي: عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية الإجتماعية، السياسية و الثقافية البيئية تستطيع الدولة من خلالها تحقيق متطلبات الأمن الإنساني الشامل.

– مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها:

- التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات لحكم ، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.
- التعاون: وفيه تضمن مفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
- العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.
- الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحققها في العيش الكريم
- الأمان الشخصي: و يتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

**المعوقات و التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة**

**\* المعوقات**

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها



ما يلي:

أ) الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

ب) الديون التي تمثّل -إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر - أهمّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

ج) الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

د) التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

هـ) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

و) عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ي) نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال

قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

### \* التحديات

أ) إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1,5 % من الناتج الوطني).  
ب) إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، والدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية - على تفاوت بينها - وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

ج) تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

د) إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

هـ) نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

و) حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات،

ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

ز) التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.

ح) تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

#### الأسبوع الثالث و الرابع : واقع التنمية المستدامة في الجزائر

\* التنمية الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية / معوقات التنمية.

\* افاق التنمية المستدامة في الجزائر

منذ التسعينيات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات .وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال .فبادرت الجزائر، مثلها مثل الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية و لاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم و متخصص ، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث و إخضاعها للمعايير الدولية ،ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المرسوم أو المخطط .

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر تتطلب صياغة أولويات العمل المشترك على

النحو التالي:

-تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تسيير التأقلم مع السياسات الإصلاح الاقتصادي و رفع مستوى التأهيل المهني و التعليم العام والفني و إيجاد فرص العمل المناسبة،

و ترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، و تعزيز دور

القطاع الخاص و المجتمع المدني في المشاركة في وضع و تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

-وضع سياسة سكانية متكاملة و معالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

-سن التشريعات الملزمة و تنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني و الإقليمي

والتقييم الدوري لها و رفع الوعي لجميع فئات المجتمع و تطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ

بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة و توزيعها.

-تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية و تطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه

البحر و تنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية و متطورة كإعادة تدوير مياه الصرف

المعالجة والحد من الفاقد.

-وضع سياسات بيئية و اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة

غير المتجددة و تطويرها و ترشيد استغلالها و الحد من آثارها السلبية على الإنسان و

البيئة و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية و اقتصادية سليمة.

-إيلاء التنمية البشرية اهتماما أكبر من خلال تعزيز السياسات الوطنية و الإقليمية التي

تهتم بصحة الإنسان و رعاية الطفولة و الأمومة والشيخوخة و ذوي الاحتياجات الخاصة و ذلك للمحافظة على التماسك الأسري و تطوير مناهج التربية و التعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي و التقني ورفع مستوى الوعي و الثقافة و التأهيل .

-بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية و البيئية و خاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف و المخلفات الصلبة، و التحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات و التلوث بمختلف أنواعه.

-تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية

و الاقتصادية و البيئية في الخطط و السياسات و البرامج القطاعية و دعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة و الحد من الآثار السلبية على الصحة و البيئة

-تحديث التشريعات والقوانين ، ودعم التجارة الحرة ، و تطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات الجزائرية، لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، و حماية حقوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف التقليدية.

-إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتسيير انتقال الأفراد و رؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي ، وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص و الحكومي.

الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بما يخدم الصالح العام ، و تعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة ، و مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات و البرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية و تعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية

قد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من

الميادين، لكن توجد الكثير من النقائص. ففي دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل BIT حول الوضع الاجتماعي في الجزائر، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يصعب الحديث عن التنمية المستدامة في ظل الوضع الراهن وهذا لسببين:

• حدثت عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر القائم على قواعد اقتصاد السوق . وعليه فإن الميكانيزمات القادرة على القيام بذلك غير متوفرة وحتى وإن وجدت فإنه غير ممكن تطبيقها بشكل كامل.

إن الميكانيزمات التي تساعد في تطبيق دولة القانون واحترام مبادئ الحكم الراشد غير موجودة، وحتى وإن وجدت فإنه لا يمكن تطبيقها نظرا لانتشار ما يسمى الاقتصاد الموازي وتعاقم ظاهرة تغليب المصالح الشخصية في إدارة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة وعلى جميع المستويات.

### معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:

وقد لوحظ ، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكّن في التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 منها:

#### أولا : على مستوى المؤسسات

محدودية أماكن تجميع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها. ضعف الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات من أجل وضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية. فالإعانات التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين تنافسية الصناعة في الجزائر تمثل % 50 من تكلفة وضع نظام إدارة الجودة أو البيئة وكذلك تكلفة

الحصول على شهادة المطابقة.في هذا ا جلمال تحملت ميزانية الدولة حوالي 500 مليون

دينار جزائري كنفقات موجهة لتمويل مثل هذه العمليات.

الإقبال الضعيف على وضع أنظمة للإدارة المطابقة للمواصفات القياسية. إلى غاية نهاية سنة 2007 توجد 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة إيزو 9001 و 06 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 14001 و 05 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 22000 غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها الاجتماعية والبيئية.

## ثانيا : على المستوى العام

•الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى الدولة بمختلف مستوياتها المحلية والوطنية والاقليمية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

•الديون التي تمثّل - إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر - أهمّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

•الحروب والمنازعات المسلحة ودليل ذلك أزمة التسعينات والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

•التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في المدن فالجزائر شهدت في السنوات الاخيرة نزوح ريفي رهيب، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق الريفية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات

الصحية والاجتماعية، مما أدى بتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

• تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

• عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

• نقص الخبرات اللازمة لتمكين من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا العشوائية.

• ضعف المؤسسات التعليمية و البحثية و تأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي و التقني في العالم و كذلك عن حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة.

• عدم ملائمة بعض التقنيات و التجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في الجزائر ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها . كما أبرز نقص الموارد المالية و تدني وضع البنية التحتية.

مشكل التصحر:

يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، بالإضافة إلى التعرض بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام و ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ، كما أشار إلى محدودية الموارد الطبيعية و سوء استغلالها ، بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة.

مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:



هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980 ، ويتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي.

تلوث الهواء:

تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

تلوث المياه:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض ( الماء الصالح للشرب )، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه. هذه الإحصائيات توضح أن الاهتمام بالجانب البيئي في الجزائر لا يسير ولا يتطور بنفس المسار وبنفس الوتيرة التي تعرفها الدول الرائدة في هذا المجال.

### ثالثا : على المستوى الاجتماعي

- غياب التمثيل النقابي في الجزائر خاصة منها في القطاع الخاص.
- انتشار ظاهرة الفساد بإشكاله الشتى من تغليب المصلحة الشخصية والمحسوبية والنفوذ الشخصي وكذلك انتشار الرشوة وتبييض الأموال. فالجزائر توجد في مرتبة جد متقدمة ضمن قائمة الدول التي تعاني من هذه المشاكل مما يجعل منها دولة لا تعتمد على مبادئ الحكم الرشيد.
- غياب الحريات فيما يتعلق بالتمثيل النقابي وكذلك وجود نوع من تمييز بين النقابات حتى وان كان القانون يتيح ذلك ويحمي الحريات النقابية إلا أن الواقع يطبق عكس ذلك.
- لا يوجد إلاح من المحيط يجعل من المؤسسات لأن تكون أكثر إفصاحا ليس فقط في تقاريرها المالية ولكن أيضا حول أدائها في القضايا الرئيسية الاجتماعية والأخلاقية فما يميز المؤسسات في

الجزائر أنه معظمها مغلق وهي تتعامل وتتفاعل مع دائرة صغيرة من الأطراف وهم المستثمرين والشركاء وتعمل في ظل أدنى مستوى من الإفصاح.

•تفشي ظاهرة البطالة والفقر حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2009 ب 9.4 % بعدما

كانت 12.1 في عام 2000 حسب تصريح وزير التضامن جمال ولد عباس يوم 18

أكتوبر 2009

### خاتمة

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون ان ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة الم [ ] ضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

فالجزائر كغيرها من دول العالم أدركت حقيقة المشاكل البيئية وبادرت في الآونة الأخيرة إلى اعتماد برامج ملائمة لتهيئة الإقليم وتشريع قوانين للحد من هذه المشاكل في اطار التنمية المستدامة، إلا أن معظمها بقي حبر على ورق .وفي هذا الصدد نرى ضرورة الإلزام في تطبيق القوانين والتشريعات وكذا إعادة تأهيل للبنى التحتية، وتكثيف سياسات الوعي البيئي وتطبيق مبادئ الحكم الراشد و المشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة.